

عمان تعزز شبكة الكهرباء لضمان استدامة الإمدادات

مسقط - تقدمت سلطنة عمان بخطوة أخرى باتجاه دعم وتطوير شبكة الكهرباء المحلية بهدف تأمين الإمدادات بشكل مستقر بالتوازي مع الإجراءات، التي اتخذتها في الفترة الأخيرة من أجل تخفيف الضغوط على المواطنين.

وتتسلح الحكومة بتدابير احترازية تراعي تأثيرات استمرار تذبذب أسعار النفط وترتيب الأولويات بما ينسجم مع الموارد المالية المتاحة، متجنباً المساس بالخدمات الأساسية.

وأعلنت شركة فولتامب لمحولات الجهد العالي التابعة لمجموعة فولتامب للطاقة الثلاثة إبرامها اتفاقية تصنيع وتوريد محمول 500 ميغافولط أمبير جهد 400 كيلوفولط مع شركة بهوان الهندسية لاستخدامه في شبكة الشركة العمانية لنقل الكهرباء.

وأعلنت شركة فولتامب لمحولات الجهد العالي التابعة لمجموعة فولتامب للطاقة الثلاثة إبرامها اتفاقية تصنيع وتوريد محمول 500 ميغافولط أمبير جهد 400 كيلوفولط مع شركة بهوان الهندسية لاستخدامه في شبكة الشركة العمانية لنقل الكهرباء.



عبدالله بن سعيد البدرى

اتفاقية فولتامب مع بهوان ستسهم في دعم إمدادات الكهرباء

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى عبدالله بن سعيد البدرى الرئيس التنفيذي لشركة فولتامب للطاقة، قوله إن "تصنيع هذه الفئة من المحولات يعد الأول من نوعه في السلطنة والمنطقة".

ولم يذكر البدرى تكلفة الصفقة، لكنه أوضح أن الاتفاقية تأتي في إطار الإسهامات التي تبذلها الشركة العمانية لنقل الكهرباء في تعزيز مقومات البنية الأساسية ودورها المهم في دعم قطاع صناعة الطاقة بالسلطنة.

وفولتامب وهي شركة عمانية لصناعة المحولات الكهربائية ذات الجهد العالي تشتهر بجودة منتجاتها وخدماتها، تمكنت من تصنيع هذه الفئة من المحولات بنجاح واجتازت الاختبارات المعيارية وهناك مجموعة أخرى قيد التصنيع.

وتتميز الشركة ومقرها ولاية صحار بخبرتها في تصنيع مجموعة متكاملة من المحولات الكهربائية ذات الجهد العالي حتى فئة 500 ميغافولط أمبير وجهد كهربائي 400 كيلوفولط. وتقوم فولتامب بتصنيع محولات تستخدم في النقل والتوزيع والمفاتيح الكهربائية ذات الجهد المنخفض والمتوسط والمحطات الكهربائية المدمجة باستخدام أحدث التقنيات والأنظمة الحديثة.

وتعتبر كلفة الطاقة المنزلية من المسائل الحساسة في البلد الخليجي، الذي شهد قبل أشهر احتجاجات ناردة على البطالة استجاب لها السلطات

وشملت الإصلاحات إقرار ضريبة على القيمة المضافة بدأ العمل بها في شهر أبريل الماضي، وكذلك إصلاح نظام الدعم المكلف.

وتلقت هيئة تنظيم الخدمات العامة أكثر من خمسة آلاف شكوى قررت السلطات توسيع فئات الاستهلاك للأسر في خطوة ستطبق باثر رجعي لتغطية شهري مايو ويونيو الماضيين.

وبموجب التعديل سيتمكن المستهلكون الذين يدفعون رسماً قدره 0.03 دولار لكل كيلوواط في الساعة من الحصول على ما يصل إلى أربعة آلاف كيلوواط في ساعة من الكهرباء ارتفاعاً من الحد الأقصى السابق البالغ ألفي كيلوواط في ساعة.

وسيتضمن المستهلكون الذين يدفعون 0.04 لكل كيلوواط في الساعة من الحصول على ما يصل إلى ستة آلاف كيلوواط في الساعة، مقابل أربعة آلاف سابقاً.

وأكد رئيس الهيئة منصور الهنائي وجود مراجعة مستمرة ومتواصلة لمعرفة مدى تأثير ارتفاع تكلفة الكهرباء على بعض القطاعات الاقتصادية والزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وكانت الحكومة قد أعلنت قبل أشهر تعديل برنامج دعم الكهرباء والماء بتحويل تركيز إنفاقها إلى المواطنين الأكثر حاجة.

وتهدف الخطة إلى جانب تطوير قوانين العمل والخصخصة والضرائب الجديدة إلى خفض العجز المالي، الذي واجهته السلطنة بسبب تذبذب أسعار النفط من جهة وتأثيرات جائحة كورونا من جهة ثانية.



تبخر المداخل معضلة أخرى للعراقيين

التحديات الاقتصادية المزمنة تتجسد في تقلص دخل الفرد العراقي

الحكومة تكافح من أجل تعديل التوازنات المالية وتجنب الأسوأ

تراوح بين 3 إلى 4 مليارات دولار، كما أوضح الوزير، أملاً للتوصل إلى اتفاق مع الصندوق بحلول نهاية العام.

وقال وزير المالية علي علاوي مؤخراً إن هذا "الاقتراض ذو طابع نقدي ويمنح مصداقية للإصلاحات" التي ترغب الوزارة بتطبيقها، و"تعتمد نهايتها على وضعنا الحالي وموازنة 2022 إذا ما تمكنا من تقديمها للبرلمان قبل الانتخابات" النيابية.

وكان العلاوي قد كشف في وقت سابق أن موازنة 2022 التي شرعت الوزارة بإعدادها قبل أيام، ستكون ذات بعد إصلاحية فهي "تختلف عن الموازنات السابقة" وتعكس "واقع التزايدات العراقية".

وأوضح الوزير في مؤتمر صحفي مساء الخميس الماضي أن الوزارة ستسعى إلى رفع هذه الموازنة الجديدة إلى البرلمان قبل الانتخابات النيابية المبكرة المقررة في أكتوبر المقبل وأنها ستكون "موازنة إصلاحية لكن ربما ستكون صعبة سياسياً".

وحاولت الوزارة في الموازنة السابقة القيام بأمر مشابه فقد قدمت الموازنة بطريقة تظهر للمسؤولين حجم التزامات العراق الحقيقية دون دفعها في زوايا متأخرة فجاء الرقم كبيراً ولم يكن مقبولاً سياسياً فتم تعديله وصدرت الموازنة بشكلها الحالي.

وأشار تقرير لمعهد التمويل الدولي، في وقت سابق، إلى أن اقتصاد العراق في العام الماضي شكل أسوأ أداء اقتصادي للبلاد منذ 2003.

ولأن الاقتصاد العراقي مرهون بشكل كبير بسوق النفط العالمية ونتيجة لانخفاض أسعار النفط بسبب أزمة كورونا التي تسببت في انخفاض الطلب العالمي على النفط، فقد تأثر العراقيون كثيراً بعد أن تقلصت عوائد الخام.

وفي ضوء ذلك باتت الحكومة العراقية عاجزة عن تأمين رواتب الموظفين، واضطرت إلى تشريع قانونين، الأول هو قانون تمويل العجز، والثاني هو الاقتراض الداخلي والخارجي.

ويبر العراق، ثاني أكبر منتج للنفط في أوبك، بأسوأ أزماته الاقتصادية. فقد تضاعف معدل الفقر في البلاد في عام 2020 وصار 40 في المئة من السكان البالغ عددهم 40 مليوناً، يعتبرون فقراء وفق البنك الدولي، بينما خسرت العملة المحلية 25 في المئة من قيمته.

ويشكل الفساد الذي كلف العراق ما يساوي ضعف إجمالي ناتجه الداخلي الإجمالي، أي أكثر من 450 مليار دولار، أبرز هموم العراقيين الذين يعانون من نقص في الكهرباء والمستشفيات والمدارس.

في الأثناء، يجري العراق مفاوضات مع صندوق النقد الدولي على قرض بقيمة

يتفق خبراء على أن محاولات الحكومة العراقية إنقاذ البلد من ورطة تدهور عائداته النفطية وما تبعه من انعكاسات على دخل المواطنين السنوي سيزيد من تعقيد مهمتها بسبب العراقيل التي تقف أمامها في ظل تراكم سنوات من الفوضى المزوجة بالفساد والتي عمقتها أزمة الجائحة.

بغداد - تتجلى تداعيات الأزمة المالية للعراق بوضوح في عدة مؤشرات سلبية مست من الدخل الفردي للمواطنين، إذ تنذر بصعوبات معقدة أمام الحكومة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي لتفادي ما هو أسوأ.

ويعتبر البلد النفطي نموذجاً للاقتصاد الهش في المنطقة العربية باعتباره يعتمد على ريع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات ولذلك تأثر بالأزمة ومن الطبيعي أن تبعث المؤسسات المالية الدولية برسائل تحذر من انعدام الأمن المالي للسكان.

وكان أعلى دخل للفرد العراقي خلال العقود الأربعة الماضية قد تم تسجيله في 1990 حيث بلغ أكثر من سبعة آلاف دولار بقليل قبل أن يهبط إلى 70 دولاراً في 1991 ليعاود الارتفاع بعد 2003.

ومنذ الغزو الأمريكي سجل أعلى دخل للمواطن العراقي في عام 2013 عندما بلغ في ذلك الوقت 7 آلاف و50 دولاراً قبل أن يعاود النزول في عام 2014 والذي بلغ 6 آلاف و750 دولاراً.



القاهرة تشيد محطة لوجستية عملاقة للحبوب في قناة السويس

إجراء عملية توسيع وتعميق لمسافة 30 كيلومتراً، من الكيلو 132 إلى الكيلو 162 بالمجرى الملاحي للقناة.



يحيى زكي

المحطة جزء من إنشاء منطقة لوجستية متكاملة بالمنطقة

وسوف يتم توسيع هذه المسافة 40 متراً جهة الشرق، وتعميق من 66 قدماً إلى 72 قدماً كما تتضمن الخطة إجراء ازدواج لمسافة عشرة كيلومترات، بالمجرى الملاحي، على أن يجري تنفيذها بمرحلة لوجستية.

وتنفذ الهيئة أيضاً برنامجاً متكاملاً لتحديث الأسطول البحري للقناة، من القاطرات والكراكات، بما يدعم عمليات الإنقاذ، ويجعل القناة جاهزة للتعامل مع سفن الحاويات العملاقة.

وجاءت خطة التطوير على خلفية حادث سفينة الحاويات البنمية إيفر غيفن التي جنحت في شهر مارس الماضي في المدخل الجنوبي لقناة السويس، ما أدى إلى تعليق الملاحة لنحو أسبوع.

بورسعيد، والعين السخنة، والقنطرة غرب، وشرق الإسماعيلية.

وتضم المنطقة الاقتصادية لقناة السويس 250 منشأة صناعية حتى فبراير الماضي، وتمتد داخل خمس محافظات، هي بورسعيد والإسماعيلية والسويس وشمال سيناء وجنوب سيناء. ويبلغ إجمالي حجم الاستثمارات داخل المنطقة نحو 18 مليار دولار، بحسب بيان حكومي.

والشهر الماضي أعلنت هيئة قناة السويس استلام أحدث وأكبر كراكة في الشرق الأوسط، قادمة من هولندا.

وتتمتع الكراكة الجديدة بمواصفات متطورة، حيث يبلغ طولها الكلي 147.4 متر، وعرضها 23 متراً، وغاطسها 5.5 متر، وإنتاجية تبلغ 3600 متر مكعب من الرمال/ساعة على طول خط طرد عائم يبلغ 4 كيلومترات، وقدرة كلية 29190 كيلوواط.

وتتميز الكراكة بالقدرة على التعامل مع كافة أنواع الزبرة، بما فيها الصخرية، وسيتم إشراك هذه الكراكة في إنجاز مشروع ازدواج وتوسعة وتعميق المجرى الملاحي لقناة السويس. وتنفذ هيئة قناة السويس خطة لتطوير المجرى الملاحي للقناة، تتضمن

الاقتصادية لخروج عقد اليوم بالشكل اللائق للمنطقة والتحالف، مما يحقق النتائج المثمرة لصالح الطرفين.

وكشف أن "العقد أخذ وقتاً طويلاً في المفاوضات، للحفاظ على حقوق جميع الأطراف، حتى وصلنا اليوم لتوقيع العقد لإنشاء المحطة التي ستكون أكبر محطة صب جاف متخصصة ومنطقة لوجستية في شرق بورسعيد والشرق الأوسط".

ويأتي هذا المشروع في إطار سعي مصر لتحويل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس إلى مركز لوجستي عالمي ومحوري في حركة التجارة العالمية.

ويظهر الاهتمام المتزايد بتطوير محور قناة السويس الجديدة والقاهرة عازمة على جعلها محطة وحاضنة أساسية لربط التجارة الدولية من خلال الاستثمار في دفع شركائها إلى تطوير المناطق الصناعية في المنطقة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف تتمحور جميعها حول إعطاء زخم لمسار التنمية. وتتكون المنطقة من ستة موانئ بحرية، هي موانئ شرق بورسعيد، وغرب بورسعيد، والعريش، والعين السخنة، والطور، والأديبة، إلى جانب أربع مناطق صناعية هي مناطق شرق

ونكرت في البداية في بيان نشرته على حسابها في فيسبوك أن رئيس الهيئة يحيى زكي وهيثم نوح ممثل تحالف شركتي روتس كومودوتيس وروزا جرينز وقعا الاتفاقين الماضي على عقد إنشاء محطة صب جاف للحبوب والغلال بشرق بورسعيد.

وأوضح زكي أن العقد يتضمن إنشاء محطة صب جاف نظيف لتداول الحبوب والغلال على الأرصفة الجديدة بشرق بورسعيد، بطول نصف كيلومتر، ومساحة 267 ألف متر مربع.

ومن المتوقع أن يتراوح حجم التداول بالمحطة بين 1.5 إلى 7.2 مليون طن سنوياً. وقال زكي إن "العقد هو جزء من إنشاء منطقة لوجستية متكاملة لصناعة القيمة المضافة بمنطقة شرق بورسعيد".

والتحالف الذي سيتولى إنشاء المحطة تقدم للمشروع ضمن أربع شركات محلية وأجنبية، وكان الأفضل فيها كجودي اقتصادية وعمق للمشروع في شرق بورسعيد، حيث تعد الشركة المنفذة للمشروع من كبريات الشركات الرائدة في تجارة الحبوب والسلع الاستهلاكية. وأعرب نوح ممثل التحالف الفائز عن تقديره وامتنانه لفريق عمل المنطقة

القاهرة - عززت مصر جهودها لزيادة كفاءة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بإبرام صفقة مع تحالف يضم شركتين متخصصتين في عمليات التشييد لإنشاء إحدى أكبر محطات الصب الجاف المتخصصة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بشرق بورسعيد.

وتبلغ التكلفة الاستثمارية التقديرية لمحطة الصب الجاف الجديدة حوالي 2.2 مليار جنيه (140 مليون دولار). والصب الجاف هو البضائع التي تفرغ أو تشحن على السفن صبا جافاً أي غير معبأ بحالتها بغض النظر عن إجراء أي عمليات تعبئة لها في مراحل تالية مثل الفحم والحديد الخام والحبوب وغيرها.



توسيع نشاط محور قناة السويس